

Distr.: General
10 June 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والثلاثون

البندان ٢ و ٦ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

الاستعراض الدوري الشامل

عمليات صندوق التبرعات الخاص بالمشاركة في الاستعراض الدوري الشامل*

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

* قُدِّم هذا التقرير بعد الموعد النهائي المقرر لتقديمه لكي يتضمن أحدث المستجدات.

GE.16-09573(A)



الرجاء إعادة الاستعمال



* 1 6 0 9 5 7 3 *

أولاً - مقدمة

١- يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٢/١٦ ومقرره ١١٩/١٧، اللذين طلب فيهما المجلس إلى الأمانة أن تقدم معلومات محدّثة سنوية عن عمليات صندوق التبرعات الخاص بالمشاركة في الاستعراض الدوري الشامل وعن الموارد المتاحة له. وقد أُشير في التقرير المحدث السابق (A/HRC/29/21) إلى أن الأمانة، سعياً منها إلى توحيد المعلومات ذات الصلة بالاستعراض الدوري الشامل واستناداً إلى مقرر المجلس ١١٩/١٧، واءمت توقيت تقديم التقارير المتعلقة بالأنشطة المدعومة من الصندوقين الاستئمانيين الخاصين بالاستعراض الدوري الشامل وهما صندوق التبرعات الخاص بالمشاركة في الاستعراض الدوري الشامل وصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. ومن ثم، تقدّم التقارير السنوية إلى المجلس، اعتباراً من عام ٢٠١٥، في دورته المعقودة في حزيران/يونيه. ويقدم هذا التقرير استعراضاً للتبرعات والنفقات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وبياناً بالأنشطة التي مُولت منذ التقرير السابق.

ثانياً - الوضع المالي للصندوق

٢- يبين الجدول ١ الوضع المالي المفصل للصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (بيان الإيرادات والنفقات).

الجدول ١

بيان الإيرادات والنفقات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (بدولارات الولايات المتحدة)

الرصيد الافتتاحي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥	
١ ٨٦١ ٨٧٣,٩٤	
الإيرادات	
التبرعات الواردة من الحكومات في عام ٢٠١٥	
٢٥ ٠٠٠,٠٠	سنغافورة
٤ ١٢٨,١١	فوائد وإيرادات متنوعة
٢٩ ١٢٨,١١	مجموع الإيرادات
النفقات^(١)	
٤١ ٥٠٣,٩٣	تكاليف الموظفين
-	أتعاب الخبراء والمستشارين وتكاليف سفرهم
٩٢ ١٠٩,٤٩	سفر الموظفين

٤٦٥ ٧٤٢,٤١	سفر الممثلين
٥٠٠	الخدمات التعاقدية
٣ ٩٣٥,٠٠	مصرفوات التشغيل العامة
-	اللوازم والمواد
٢٥ ٦٠٤,٠٠	المنح والمساهمات والحلقات الدراسية
٨١ ٨٩٥,٠٠	تكاليف دعم البرامج
٧١١ ٢٩٠,٣٣	مجموع النفقات
-	تسويات متنوعة/مدخرات/ مبالغ مردودة للمانحين
١ ١٨٣ ٦٠٦,٧٢	مجموع رصيد الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

(أ) تشمل المدفوعات والالتزامات.

٣- وقد قدم ١٥ بلداً تبرعات مالية إلى الصندوق منذ إنشائه. وفي عام ٢٠١٥، قدمت سنغافورة ٢٥ ٠٠٠ دولار.

٤- ونظراً إلى أن الصندوق لا يحظى بنمط للإيرادات يمكن التنبؤ به، يُحتفظ بقدر كبير من الموارد كاحتياطي للأنشطة المستقبلية. وتلبي أمانة الصندوق جميع الطلبات، وفقاً لاختصاصات الصندوق، لإتاحة المشاركة فيه.

ثالثاً- الأنشطة

ألف- السفر لحضور الاجتماعات

٥- عملاً باختصاصات الصندوق، يُقدّم للبلدان النامية، لا سيما أقلها نمواً، دعم مالي للسفر لحضور الاجتماعات يغطي سفر ممثل حكومي رسمي واحد للمشاركة في ما يلي:

(أ) دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، التي يُستعرض فيها بلد الممثل؛

(ب) الجلسات العامة لمجلس حقوق الإنسان، التي تُعتمد فيها نتائج استعراض بلد الممثل.

٦- ويغطي الصندوق أيضاً تكاليف سفر الممثلين الرسميين (مثل واحد من الوفد) للبلدان النامية، لا سيما أقلها نمواً، التي هي أعضاء في مجلس حقوق الإنسان وليست لها بعثة دائمة في جنيف، وذلك للعمل كمقررين (أي أعضاء المجموعة الثلاثية).

٧- ويدفع الصندوق أيضاً، بالإضافة إلى تغطيته لتكاليف السفر، بدل الإقامة اليومي بالمعدل المنطبق على جنيف في وقت السفر. ووفقاً للأحكام الرسمية السارية المتعلقة بهذا السفر، تُحظر أية حكومة تطلب رسمياً هذه المساعدة بالقواعد المتعلقة بالاستحقاقات الرسمية وبدل الإقامة اليومي للسفر المطلوب، وتُسدّد هذه المبالغ لدى استكمال السفر وتقديم الوثائق الداعمة الضرورية. غير أن هذا الترتيب كان مرهقاً للعديد من الحكومات الطالبة للمساعدة، ونظراً إلى عدم تمكنها من تقديم المطالبات التي توثق سفر ممثليها، فإنها لم تحصل على مبالغ المساعدة. وسعيًا إلى علاج هذه المسألة، اتخذت الأمانة ترتيبات منذ الدورة السابعة عشرة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (٢١ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣)، لتوفير تذاكر سفر بالدرجة السياحية قبل السفر، مع دفع بدل الإقامة اليومي بعد الوصول إلى جنيف، وبذلك تُذلل معظم الصعوبات التي تكتنف تسديد المصروفات. وكان هذا الترتيب ساريًا حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٨- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بدأت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومعظم مكاتب الأمانة العامة للأمم المتحدة العمل بنظام أوموجا. وهذا النظام تطوير للطريقة التي تتبعها عليها الأمانة في تسيير أعمالها، وتنفيذ عملياتها، وتصريف شؤونها، وإدارة مواردها. وفي إطار هذا النظام الجديد، الذي استوجب بعض التغييرات في طريقة معالجة إجراءات السفر، والذي لا يزال خاضعاً للتعديل، تُحظر أية حكومة، لدى طلبها المساعدة من الصندوق، بالاستحقاقات الرسمية المتعلقة بالسفر وبدل الإقامة اليومي. ويُطلب من مفوضية الأمم المتحدة اتخاذ الترتيبات الضرورية لإصدار التذاكر ودفع قيمتها مقدماً. ويُدفع بدل الإقامة اليومي على دفعتين: ٧٥ في المائة من المبلغ الكلي مقدماً إما بتحويل مصرفي أو لدى الوصول إلى جنيف، ويُسدّد المبلغ المتبقي والمصاريف الثرية المدفوعة في محطات السفر والوصول بعد استكمال البعثة وبعد تقديم الوثائق الداعمة.

٩- غير أن الحجز المباشر للتذاكر يتطلب تخطيطاً مسبقاً، لأن الحكومات ينبغي أن تسمي مندوبيها قبل وقت مناسب كي يتسنى للأمانة القيام بترتيبات السفر وإصدار التذاكر وفقاً لسياسات السفر الرسمية للأمم المتحدة. ولكن في الحالات التي يتعذر فيها الحجز المباشر للتذاكر لا تُسدّد نفقات السفر، خلافاً للممارسة التي كانت متبعة قبل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

١٠- ويؤدي عدم إتاحة خيار تسديد نفقات السفر، في إطار نظام أوموجا، إلى تأثير كبير على الدعم المقدم إلى الدول، بالنظر إلى ضرورة القيام بجميع ترتيبات السفر وتقديم جميع المعلومات ذات الصلة إلى الأمانة قبل السفر بوقت كافٍ.

١١- وفي عام ٢٠١٥، من بين ٣٠ دولة تستوفي معايير الاستفادة من المساعدة المتعلقة بالسفر التي يقدمها الصندوق، طلبت الدول الـ ١٧ التالية مساعدة مالية للمشاركة في دورات الفريق العامل التي تُستعرض فيها هذه الدول، أو لحضور جلسة عامة لمجلس حقوق الإنسان

تُعتمد فيها نتيجة استعراض هذه الدول: أرمينيا، جامايكا، جزر مارشال، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سان تومي وبرينسيبي، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، غرينادا، غينيا - بيساو، كيريباس، كينيا، ليبيريا، ليسوتو، ملاوي، موريتانيا، ميانمار، وميكرونيزيا.

١٢- وأُخذ، اعتباراً من آذار/مارس ٢٠١٤، نهج أكثر استباقاً ينطوي على مراسلات محددة الهدف لتشجيع الدول على الاستفادة من الدعم المقدم من الصندوق. وبموجب هذا النهج، توجّه الأمانة رسالة إلى الدول المستحقة، قبل عدة أسابيع من انعقاد الدورات، تبين فيها كيفية طلب المساعدة والاستحقاقات الرئيسية. وقد أتاح هذا النهج المحدد الهدف للدول، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً التي ليس لها تمثيل في جنيف وليست على دراية بإطار حقوق الإنسان وآلياته، أن تتعلم المزيد عن الصندوق وأن تطلب الدعم. كما يتيح هذا النهج للأمانة أن تكفل، قدر الإمكان، التكامل بين الدعم المقدم من صندوق التبرعات الخاص بالمشاركة في الاستعراض الدوري الشامل ومن صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان.

١٣- ويبين الجدول ٢ أدناه بنود المساعدة المالية والإنفاق السنوي، بالإضافة إلى المبلغ المأذون به وحالة التسديد وإجمالي الالتزامات حتى الآن فيما يتصل بالمساعدة المالية المقدمة لسفر المندوبين الحكوميين إلى جنيف.

الجدول ٢

نفقات سفر الممثلين الحكوميين لحضور دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل والجلسات العامة لمجلس حقوق الإنسان

السنة	عدد البلدان التي سُددت نفقاتها	المبلغ المأذون به/المطالبة المتعلقة (بدولارات الولايات المتحدة)	المبلغ المدفوع (بدولارات الولايات المتحدة)
٢٠٠٨	٦	١٣ ٢٨٠	١٦ ٨٨٥
٢٠٠٩	١٧	٣٣ ٨٤٦	٢٣ ٥٦٨
٢٠١٠	٢٣	٤٦ ٣٦٥	٣٩ ٩٤٢
٢٠١١	٢١	٨١ ٧٧٨	١١ ٦٩٨
٢٠١٢	٣	١٢ ٩٢٠	١١ ٢٩٥
٢٠١٣	٦	٣٥ ١٧٦	٣٥ ١٧٦
٢٠١٤	١٥	٥٧ ٥٦٤	٥٣ ٩٣٩
٢٠١٥	٢٣	١٨ ٢٦٨	٩٥ ٥١٢
المجموع			٢٨٨ ٠١٥

باء- التدريب

١٤- تسمح اختصاصات الصندوق بتمويل الجلسات الإعلامية قبل انعقاد دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، لمساعدة الدول في عملية التحضير. وتتألف الجلسات الإعلامية عادةً من أجزاء عامة ومناقشات أفرقة مصغرة يجري خلالها النظر في سياسات وإجراءات وطرائق الاستعراض الدوري الشامل، وتبادل المعلومات، ومناقشة الممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بتنظيم المشاورات الوطنية، وإنشاء آليات تنسيق مشتركة بين الوزارات، وصياغة التقارير الوطنية، والمشاركة في جلسات الحوار التي يعقدها الفريق العامل ومجلس حقوق الإنسان في جلسة عامة.

١٥- وبُذلت جهود أكبر من أجل المحافظة على تعاون الدول مع آلية الاستعراض الدوري الشامل، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً التي ليس لها تمثيل في جنيف. وشملت أنشطة التوعية المحددة الهدف، في عام ٢٠١٥، عقد اجتماعات ثنائية مع البعثات الدائمة لتلك الدول في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر.

١٦- وكانت جلسات الإحاطة الثنائية الأطراف المعقودة في نيويورك، وفي بروكسل عند الاقتضاء، جزءاً من استراتيجية واسعة النطاق لإشراك الدول ذات القدرات البشرية المحدودة من خلال منافذ مختلفة. وشاركت بعثة نيويورك في مجموعة جلسات إحاطة بدأت في عام ٢٠٠٩ في شكل أنشطة توعية تقدم معلومات للوفود عن عملية الاستعراض الدوري الشامل وآليته. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، طُلب عقد اجتماعات مع البعثات الدائمة لكل من أنتيغوا وبربودا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وجزر سليمان، وساموا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسورينام، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وناورو. وعُقدت اجتماعات بعد ذلك مع وفود تلك البلدان، باستثناء جزر سليمان.

١٧- وحظي الطابع الثنائي والمخصص لكل جلسة إحاطة بتقدير بالغ، وقدمت الوفود المعنية تعقيبات إيجابية. وفي ضوء الاتصالات التي جرت في نيويورك، ومتابعة البعثات الرسمية لمسألة حقوق الإنسان، لم تُعقد جلسات إحاطة في بروكسل في عام ٢٠١٥.

١٨- وعلى غرار الحلقات الدراسية المخصصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١٣ في بورت لويس، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في الدار البيضاء (المغرب)، عُقدت ثلاث حلقات دراسية في عام ٢٠١٥. ففي تموز/يوليه ٢٠١٥، نُظمت حلقتان دراستيتان: عُقدت أولاهما، المخصصة لدول البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية وسورينام، في بريدج تاون، وعُقدت الثانية، المخصصة للدول الناطقة بالبرتغالية، في برازيليا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عُقدت في سوفيا حلقة دراسية ثالثة مخصصة لدول جزر المحيط الهادئ. ودُعي ثلاثة أو أربعة مشاركين من كل دولة. وشجعت المفوضية مشاركة المسؤولين الذين هم أعضاء نشطون في هيكل الإبلاغ والمتابعة المشترك بين المؤسسات، إن وُجد هيكل من هذا

القبيل. وفي حالة عدم وجود مثل هذا الهيكل، شجعت الدول على ترشيح مسؤولين يمكنهم المبادرة إلى إنشاء هيكل من هذا القبيل أو المساهمة في إنشائه. ودُعيت أيضاً المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى أن تنفيذ عدد من التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان يستلزم في أحيان كثيرة المشاركة المباشرة أو غير المباشرة لأعضاء البرلمان، التُمست أيضاً مشاركة عضو من البرلمان.

١٩- وموّل الصندوق مشاركة أربعة ممثلين من ٢٣ دولة، وثلاثة ممثلين من سبع دول، وممثل واحد من ثلاثة بلدان مدعوة لعرض خبراتها، وذلك لكل حلقة دراسية. وتم تمويل مشاركة ما مجموعه ١٢٢ مشاركاً في الحلقات الدراسية، منهم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٢٠- وفي ضوء تزايد اهتمام الدول بالاطلاع على خبرات الدول الأخرى والتعلم منها مباشرة، دُعيت باراغواي وكوستاريكا إلى المشاركة في الحلقة الدراسية المعقودة في بربادوس وعرض خبراتها فيها. وعرضت كوستاريكا تجربتها في إنشاء لجنة مشتركة بين المؤسسات المعنية بمتابعة وتنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، كما عرضت عملياتها التشاورية التي جرت في سياق إعداد تقارير حقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات. وقدمت كوستاريكا معلومات عن دور تلك الهياكل، ذات الطابع الدائم والمشارك بين المؤسسات، في المساعدة في الإعداد للاستعراض الدوري الشامل. وقدمت باراغواي تفاصيل بشأن قاعدة بياناتها (SIMORE)، التي أعدها بدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وهي قاعدة تضم جميع توصيات الاستعراض الدوري الشامل وتحدد الوزارات والكيانات المسؤولة عن متابعتها. ويُتاح للجمهور مطالعة بيانات هذا النظام الذي يسمح للكيانات المعنية ببيان الخطوات المتخذة لتنفيذ التوصيات، وهو يتضمن أيضاً نظاماً للتتبع. وحضرت باراغواي وكوستاريكا أيضاً الحلقة الدراسية المعقودة في البرازيل، لعرض خبراتها. وعرضت باراغواي قاعدة بياناتها في الحلقة الدراسية المعقودة في فيجي. ودُعيت جزر البهاما، كبلد ذي خبرة، لكي تفيد المشاركين عن تفاصيل وأداء الهيكل الدائم المشترك بين الوزارات، المنشأ لغرض إعداد التقرير الوطني والتحضير للاستعراض المتعلق بالدولة في دورة الفريق العامل.

٢١- وأتاحت الحلقات الدراسية للدول فرصة عرض خبراتها في الإعداد للاستعراض الثاني المتعلق بها في ضوء المعلومات المتعلقة بتنفيذ توصيات الجولة الأولى للاستعراض الدوري الشامل. وبالإضافة إلى أن الحلقات الدراسية أتاحت للدول فرصة مناقشة فائدة الهياكل المشتركة بين المؤسسات في تقديم تقارير عن التوصيات وعن تنفيذها، وبحث متطلبات وضع خطط عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان، أتاحت هذه الحلقات أيضاً فرصة جمع وتوليف الممارسات والخبرات الوطنية التي عرضتها الدول الصغيرة ذات الموارد المحدودة في الامتثال لمتطلباتها المتعلقة بتقديم التقارير وفي تنفيذ التوصيات. واعترف المشاركون بأن الطابع الدوري والعام للاستعراض الدوري الشامل ينبغي أن يطلق تعديلات داخلية لأساليب العمل التي اعتمدها الوزارات والمؤسسات الحكومية.

٢٢- وسلّم المشاركون، في الحلقات الدراسية الثلاث، استناداً إلى الخبرات التي عرضتها بعض الدول المشاركة أو البلدان ذات الخبرة، بالحاجة إلى النظر إلى الاستعراض الدوري الشامل وتناوله باعتباره عملية مستمرة. ومن الممكن أن يتحسن هذا الافتراض إذا أنشئت هياكل دائمة مشتركة بين المؤسسات لتقديم التقارير والمتابعة. ولا تخفى أهمية استثمار الدول ذات الموارد البشرية والمالية المحدودة في الهياكل والأطر التي تسمح بوفورات الحجم. وتعاني الدول من مشكلة محدودية الموارد، وتعاني أيضاً من مشكلة رئيسية، هي تنقل المسؤولين، مما يؤدي إلى محدودية الذاكرة المؤسسية المتاحة في أي وقت محدد، فضلاً عن عدم الإمساك بزمام الاستعراض الدوري الشامل على المستوى المحلي. واعتُبر إنشاء هيكل دائم على الصعيد الوطني، وما قد يترتب على ذلك من عواقب على الصعيد المحلي، إسهاماً مهماً في مواجهة المشكلة. وناقش المشاركون أيضاً فائدة قواعد البيانات، التي تصنّف التوصيات المقدمة بحسب موضوعها، باعتبارها أداة مفيدة في مساعدة الدول على متابعة التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان.

٢٣- وأقامت مفوضية حقوق الإنسان شراكة رسمية مع الاتحاد البرلماني الدولي بهدف تعزيز مشاركة البرلمانيين في أعمال مجلس حقوق الإنسان، مع التركيز على الاستعراض الدوري الشامل وتنفيذ التوصيات التي أسفر عنها الاستعراض، واعترافاً بأهمية هذه المشاركة. وفي هذا السياق، عُقدت الحلقة الدراسية الإقليمية الرابعة للبرلمانيين في مانيليا في شباط/فبراير ٢٠١٥. وعلى غرار الحلقات الدراسية السابقة وهدفها، التقى برلمانيون من الإقليم لتعريفهم بعملية الاستعراض الدوري الشامل ولتحديد مجالات تدخلهم ومشاركتهم.

رابعاً- الاستنتاجات

٢٤- واصل صندوق التبرعات الخاص بالمشاركة في الاستعراض الدوري الشامل تيسير مشاركة البلدان النامية، لا سيما أقلها نمواً، في دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التي استُعرضت فيها هذه البلدان. وقُدّمت المساعدة إلى تلك الدول، بناءً على طلبها، لتمكينها من المشاركة في عملية اعتماد الوثائق الختامية المتعلقة بها من جانب مجلس حقوق الإنسان في جلساته العامة. وفي ذلك الصدد، وبالإضافة إلى متابعة الأمانة للمراسلات ذات الصلة، تتابع الأمانة الأمور مع الوفود من خلال نهج أكثر استباقية يكفل استفادة جميع الدول المستحقة للمساعدة المقدمة في إطار صندوق التبرعات من هذه الفرصة. واعترضت بعض الصعوبات عملية تنفيذ نظام أوموجا الإداري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ولذلك لا غنى عن فترة للتكيف والضبط ريثما يعمل النظام بسلاسة. وفي الوقت نفسه، ستبذل الأمانة كل جهد ممكن لضمان الحد قدر الإمكان من تأثير ذلك على الوفود المحتاجة للدعم.

٢٥- ومنذ إطلاق عملية الاستعراض الدوري الشامل وما لازمها من تحدٍ يتمثل في العمل على أن تكون المشاركة فيها عالمية بالفعل، نُظِر في احتياجات أقل البلدان نمواً

وفي العقبات التي تعترضها. ولضمان المشاركة المستتيرة والمنتظمة والكاملة من جانب الدول القليلة الموارد التي ليس لها تمثيل في جنيف، فضلاً عن جميع الدول الأخرى، فإنه لا غنى عن تنفيذ أنشطة توعية منتظمة. وأولي اهتمام خاص لتلك الدول عن طريق المبادرات المحددة الهدف، إما على الصعيد الثنائي أو بتنظيم حلقات دراسية على المستوى دون الإقليمي. وعشية الجولة الثالثة، ستستطلع الأمانة أفضل الخيارات التي تتيح لها مواصلة مساعدة الدول، لا في المشاركة في عمليات الاستعراض فحسب، وإنما أيضاً في الاستعراض الدوري الشامل الذي يجب أن يُنظر إليه باعتباره عملية كاملة، ولا سيما على المستوى الوطني.

٢٦- وفي إطار شراكة الأمانة مع الاتحاد البرلماني الدولي، وبالإضافة إلى الحلقات الدراسية الإقليمية المعقودة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، تعكف الأمانة على استكمال دليل عمل للبرلمانيين مزود بأمثلة عملية لمشاركة البرلمانيين في جميع مراحل عملية الاستعراض الدوري الشامل. وسيوزع الدليل، لدى نشره، على نطاق واسع على الجهات صاحبة المصلحة.